

Distr.: General  
24 April 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ١٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت\*

المسائل الاقتصادية والبيئية: التنمية المستدامة

بيان مقدم من منظمة ممرضون عبر الحدود، وهي منظمة غير حكومية ذات  
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يُعمم وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار المجلس

الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

\* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

250612 250612 12-31410X (A)



## البيان

### مكافحة تغير المناخ لتحقيق نمو اقتصادي مستدام ومنصف على جميع المستويات وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

يجب أن توسع الحماية الاجتماعية نطاق تركيزها بحيث يتعدى السياسات الاقتصادية ويشمل أحد أكبر التهديدات للتنمية الاجتماعية: ضغوط تغير المناخ وأخطاره. وتؤثر مسائل تغير المناخ تأثيرا كبيرا على التنمية الاجتماعية بحيث يعد إدراج شواغل التكيف مع تغير المناخ والحد من الكوارث، حسب الاقتضاء، في نطاقات متعددة استراتيجية مسؤولة وفعالة تركز على الحماية الاجتماعية.

وحيث أن تغير المناخ يتسبب في اختلال الأنماط الجوية، أصبحت العواصف أكثر حدة والفيضانات والجفاف أكثر تواترا. ويضاعف التطرف المتزايد في درجات الحرارة والتهطال من الآثار الصحية. وتسفر عدم معالجة السياسات والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ عن تفاقم التفاوتات العميقة بين البلدان وتقويض الجهود المبذولة لوضع نط أكثر شمولاً للتنمية الاجتماعية العالمية.

والدول النامية التي تستمد جزءا كبيرا من إيراداتها من خدمات النظم الإيكولوجية معرضة لخطر آثار تغير المناخ. ويهدد عدم مواجهة أخطار تغير المناخ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويدخر لأفقر سكان العالم مستقبلا تتضاءل فيه الفرص.

وبناء القدرة على جميع المستويات للتكيف مع آثار تغير المناخ وإحداث الانتعاش له أهمية حيوية للحد من أوجه عدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي بغية تحقيق النمو المستدام والشامل الطويل الأجل وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وبدلاً من التركيز على الانبعاثات وتغير المناخ فحسب، يجب أيضا إدراج تدابير التكيف في التنمية وجعلها جزءا من نسيج استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث.

وعندما يتفاعل رأس المال الاجتماعي، الذي يستند إلى الثقة والعمليات المتبادلة والسمعة، مع رأس المال الطبيعي، فهو يُمكّن الجوانب الحسنة العامة للأداء المؤسسي فيما يتعلق بتغير المناخ والتكيف مع الأخطار، بطرق منها الحد من أوجه عدم المساواة والقضاء على الفقر والاستبعاد الاجتماعي.

وفي تقرير التنمية البشرية للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨: مكافحة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم، توقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون لأثر تغير المناخ على فقراء العالم عواقب طويلة الأجل. ومن الواضح أن التغيرات المقبلة في المناخ تشكل تحديات

هائلة تواجه المجتمع، ليس أقلها أفضل سبل التكيف مع الآثار المقبلة الملحوظة والمحتملة لهذه التغيرات.

وتتطلب الاستجابة لتغير المناخ إجراءات إدارية من خلال تهيئة بيئة من السياسات التي تدعم بشكل مباشر بناء قدرة محلية بغية كفالة تمكن المجتمعات المحلية من إدارة تغير المناخ داخل النظم الإيكولوجية المحلية، والظروف الاجتماعية، والسياقات السياسية. ويتضمن ذلك إمكانية الحصول على التمويل بشكل منصف (تعبئة المصادر التقليدية والناشئة) من أجل رؤوس الأموال للتعليم، وإشراك المجتمعات المحلية، وتنفيذ استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ والحد من الكوارث. ورغم أن زيادة الإجراءات أمر له ما يبرره، فإن التكرار على الصعيد العالمي على حساب التنفيذ الفعال والملائم محليا يمكن في واقع الأمر أن يعوق التنمية الاجتماعية بدلا من أن يشجعها. ويمكن أن تعرقل الآثار غير المقصودة لعدم الاهتمام بالنطاقات المحلية ذات الخيارات المتنوعة تحقيق هدف اللامركزية، مما يقلل بدوره التشديد في الأهداف الإنمائية للألفية على مشاركة المجتمع المحلي والالتزام السياسي، وكلاهما أيضا من الأنشطة الرئيسية بموجب إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث.